هل الإيمان بالقضاء والقدر
من مخلفات البداوة عند العرب؟

لا أجد أي غضاضة في أن أضع هذا التصور عن القضاء والقدر، تحت مجهر الدراسة والفحص، بموضوعية وأناة، ما دمت ألزم نفسي بسلطان المحاكمة العلمية العادلة، دون الارتباط بأي أسبقية في الحكم، ودون أي تحيز في الدراسة والبحث.. وقل مثل ذلك عن سائر الموضوعات والبحوث العلمية والفكرية الأخرى أياً كان نوعها ومصدرها.

ذلك لأنا إذا تأملنا، وجدنا أن قداسة سائر المبادئ والمعتقدات، إنما هي فرع عن قداسة الحقيقة العلمية الثابتة. وعندما يتبين الانفصال بين معتقَدٍ ما والقرار العلمي الصحيح، فإن قداسة ذلك المعتقَد تغدو أثراً من آثار الوهم الذي يجب أن يتحرر الإنسان منه، أو أحد مستلزمات الفكر الذرائعي الذي يجدر بالعاقل الحر أن يتسامى عليه.

إذن، فلا ضير ولا غضاضة في أن يطرح الإنسان أقدس مقولة اعتقادية، في ميزان الدراسة العلمية السليمة، حتى إن كان غيره قد انتهى من دراستها وأعطى قراره العلمي في حقها. بل إني لأتساءل: أي مسوغ يوجد لاعتناق أحدنا مثل هذه المقولة

الاعتقادية إن لم يكن قد أصغى بعد إلى قرار القضاء العلمي في حقها؟

غير أن الأمر يختلف ويتحول إلى النقيض تماماً، عندما نحاول أن نغرس مبادئنا وآراءنا في تربة اليقين، أو عندما نحاول نسف أفكار الآخرين وآرائهم من هذه التربة، قفزاً فوق واجب المحاكمة إلى الموازين والبراهين العلمية. فما من ريب في أن هذا العمل الجانح يعد من أقبح مظاهر الظلم والعدوان.

والعدالة - كما تعلم - حقيقة كلية لا تتجزأ. ومن ثم فلا فرق في جريرة الاستهانة بها بين أي من جزئياتها وصورها المختلفة.

أرأيت إلى متَّهم يقف في قفص الاتهام، إن من الثابت بداهة أن القضاء لا يملك أن يُبْرم حكماً بإدانته ولا ببراءته، إلا بعد إخضاع أمره للبينات العلمية وقرائن النفي والإثبات، وإلا لكان القضاء جائراً وظالماً.

فكذلك الفرضية أو الفكرة العلمية المطروحة أو المتداولة، شأنها كذلك المتهم تماماً، لا يملك الباحث أن يبادر إلى الجزم أو الجحود بها، إلا بعد طرحها في ميزان الدراسة العلمية المستوعبة الصافية عن شوائب الذرائع والأغراض، وإلا كان هذا الباحث جائراً ظالماً بالإضافة إلى كونه عشوائياً متخبطاً.

ولست أفرق في هذا بين أفكار مطروحة تخالف يقيني واعتقادي، وأفكار أخرى قد تتفق معهما. إنَّ علي في كلتا

الحالتين ألَّا أتخذ منها أي موقف، إلا بعد تمحيصها بمقاييس النظر والمنطق العلمي.

وإني لأذكر أن كثيراً من الناس كانوا في يوم من الأيام يجابهونني بمشكلة تستدعيه أفكار المادية الجدلية، من رؤية جديدة إلى الكون والتاريخ، فكنت أقف من هذه الأفكار موقف الساكت المحجم الذي لا يملك من البرهان العلمي مقومات أي رفض أو قبول. ولما وجدت أن لا مناص من المعرفة والانتهاء إلى قرار، عكفت على دراسة هذه الأفكار بجدٍّ من أَلِفها إلى يائها، كأفضل ما يدرسها دعاتها وأئِمَّتها، عندئذ سمحتُ لنفسي أن أقول عنها شيئاً، وأخرجتُ كتابي «نقض أوهام المادية الجدلية» دون أن أخدِش بذلك شيئاً من سلطان العدل أو أستهين بشيء من أصوله وموازينه.

❊ ❊ ❊

إذا كان هذا الذي أقوله صحيحاً، بصدد منهجية البحث على أقل تقدير - وأعتقد أنه كذلك - فإن ما قد جزم به أحد الكتاب في مجلة ذائعة معروفة، من أن نزعة الإيمان بالقضاء والقدر من مخلفات طبيعة البداوة عند العرب، دون أن يسير إلى هذا اليقين عن طريق أي محاكمة أو دراسة علمية، ودون أن يستنهض أي برهان على ذلك - أقول: إن ما قد جزم به هذا الكاتب يعد من أخطر مظاهر المجانفة عن منهج الحق والعدل، عند سائر الباحثين والمفكرين العلميين.

فالكاتب أولاً: يتوهم أن معنى القضاء والقدر، في اصطلاح الإسلام إنما هو القرار الحتمي الملزم، والإرادة الإلهية الغالبة التي تتبدد إلى جانبها إرادة الإنسان!.. مع أن الأمر ليس كذلك. ولا شك أنه لو حمل نفسه على أي دراسة علمية لمعنى هاتين الكلمتين لأدرك أن لهما مدلولاً آخر لا شأن له بهذا الوهم الذي تصوره فألصقه بهما، ثم بنى عليه ما شاء أن يبنيه من نتائج وأحكام.

وهو ثانياً: يتصور أن محمداً ﷺ عندما أعلن في الحديث المشهور الصحيح أن الإيمان بالقدر واحد من الأركان الأساسية للإسلام، وعندما قال في الحديث الصحيح الآخر: «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجزُ والكيْس»، كان متأثراً بنوازع الحياة البدوية من حوله، وكان متأثراً بخضوع العرب لسلطان الطبيعة ومناخها الزراعي، ولم يقل ذلك وحياً من عند الله بوصف كونه رسولاً إلى الناس، كما يعتقد المؤمنون والمسلمون!!.. غير أن الكاتب لو آثر أن يحترم أفكار الآخرين الذين هم سواد هذه الأمة، وهم أولئك الذين ثبت لديهم أن محمداً عليه الصلاة والسلام إنما أخبر عن القضاء والقدر وحياً من الله، لا تأثراً بطبيعة المناخ العربي، ولو أنه أصغى إلى الأدلة المطروحة بين يدي هذا اليقين، إذن لاقتضاه المنهج العلمي أن يقف ولو دقيقة قصيرة عند هذه الأدلة، ولبدأ قبل كل شيء بمحاكمة هذه الأدلة ونقضها، ليصل بعد ذلك إلى ما يريد إثباته من العلاقة القائمة بين فكرة القضاء والقدر وواقع البداوة والمناخ العربي.

وهو ثالثاً: يُعرض بفكره عن التأمل في الحدود الفاصلة بين الجبر والاختيار في حياة الإنسان، يقطع النظر عن كلمتي «القضاء» و«القدر» ومضمون كل منهما، كما أنه يعرض عن النظر في السؤال القائل: هل الإنسان هو القيوم على أمر نفسه، فهو يتمتع بكامل حريته؟ مع أن أي حديث علمي عن القضاء والقدر ما ينبغي أن يسير بمعزل عن الإجابة عن هذا السؤال الهام.

* * *

وبعد، فها نحن أولاء الآن نسلك المنهج الذي كان على الكاتب أن يلتزمه، قبل أن يجزم بقراره الخطير الذي أسرع فاتخذه ودعا الناس إلى اليقين به، دون أي برهان، ودون الإصغاء إلى شيء من بينات الخصم أو الدفاع!..

معنى القضاء في مصطلح العقيدة الإسلامية: علمُ الله تعالى بكل ما سيكون، سواء ما يدخل منه تحت سلطان الاختيار الإنساني، وما يتم بموجب الخلق الإلهي وحده.

ومعنى القدر في هذا المصطلح ذاته: وقوع تلك الأمور أو الأحداث فعلاً، مطابقة لذلك العلم الإلهي السابق.

يقول الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم: «قال الخطابي: وقد يحسب كثير من الناس أن القضاء والقدر إجبار الله سبحانه وتعالى العبد وقهره على ما قدره وقضاه، وليس الأمر

كما يتوهمونه؛ وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه وتعالى بما يكون من إكساب العبد، وصدرها عن تقدير منه»[١].

ولا حاجة إلى سرد النصوص، فهذا شيء معروف ومتفق عليه في كتب العقيدة وعلم الكلام. انظر مثلاً شرح المواقف للعضد الإيجي (٢/ ٢٩٢)، وانظر شرح سعد الدين التفتازاني على العقائد (ص: ٢٥٤) ومختلف المراجع الموسعة في العقائد الإسلامية. والذي يترتب على هذا، أن القضاء والقدر لا علاقة لهما بمسألة الجبر والقهر من قريب أو بعيد، ومن ثم فلا علاقة لليقين بهما بشيء من مناخ البداوة في الجزيرة العربية الذي وصفه الكاتب بقوله: «لا سلطان للرجل العربي عليه ولا حيلة له فيه» وذلك لسببين واضحين يجب ألَّا يغيبا عن بال أي مثقف:

السبب الأول: أن العلم صفة كاشفة للشيء المعلوم على ما هو عليه، وليس صفة مؤثرة فيه من حيث الإيجاد والإعدام أو التكييف، أي فالعلم لا يزيد على كونه كالمصباح، ينير الشيء أمامك فتراه على حاله الذي هو فيه. وإذا كان قضاء الله عِلْمَه بكل ما سيقع في الكون، فما علاقة علمه هذا بالتأثير والإجبار؟

السبب الثاني: أن العلم هو الذي يتبع المعلوم وليس العكس.. ومعنى هذا أن وجود الشيء في ذاته هو الذي يكون أولاً، ثم يتحول بعد ذلك إلى الذهن فيصبح حقيقة علمية ثانياً، وهكذا فالمدركات العلمية ظل لأصولها الخارجية الثابتة بحد ذاتها.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، ١/ ١٥٤ - ١٥٥.

وهكذا، فعلم الله بالشيء الواقع أو الذي سيقع، إنما يتبع كينونته الخارجية. وهذه الكينونة بدورها إما أن تكون نتيجة خلق الله المباشر للشيء دون وساطة من إرادة الإنسان واختياره، كالأمور القهرية التي لا سلطان للإنسان عليها، كالولادة والموت والنوم واليقظة وحركة الارتعاش والأحداث الكونية المختلفة؛ وإما أن تكون نتيجة انبعاث الإرادة الإنسانية إليها بالعزم والتصميم، كسائر أعمالنا وتصرفاتها الاختيارية، إذ لا ريب أنها وليدة انبعاثاتنا الإرادية المصممة، وليست خاضعة لشيء من عوامل القسر والإرغام.

على أن جوهر الفعل - من حيث وجوده المادي - بخلق الله دائماً. غير أن ذلك لا يخدش شيئاً من واقع الحرية التي يملكها الفاعل وهو الإنسان، كما قد يتوهم بعضهم؛ لأن الله إنما يخلق أفعال الناس وحركاتهم الإرادية، طبقاً لما تتجه إليه قصودهم واختياراتهم الحرة الطليقة. أي فخلق الله لأفعال الإنسان ليس إلا تجسيداً وتسجيلاً لعزائمه واختياراته التي كانت خفية داخل كيانه، لتكون شاهدة عليها يوم النشر والحساب.

وبيان ذلك أن عملية الكتابة مثلاً، بكل ما تحتاج إليه من يد وطاقة وشرايين وأعصاب ودماء وورق صالح للكتابة عليه ومداد، ونحو ذلك، إنما هي مظاهر مادية لم تنشأ إلا بخلق الله عز وجل. ولكن تكامل هذه العناصر المادية، لا يعني أن الكتابة قد وجدت فعلاً؛ بل لا بدَّ لوجود الكتابة منك، بالإضافة إلى ذلك كله، من أن تعزم في نفسك عليها وأن يتجه قصدك إلى

تنفيذها، فحينئذ يأذن الله للقوة التي أودعها في يدك أن تلبي قصدك، وللشرايين والأوردة أن تتفاعل مع تلك القوة، وللحبر أن ينساب كما تشاء.. إلخ.. وبذلك تتحقق الكتابة بمعناها المادي الذي هو من خلق الله وتقديره، غير أن الكتابة تنسب مع ذلك إلى الإنسان فيقال عنه كاتب، نظراً إلى كونه هو صاحب القصد والعزم، لا لأنه قد خلق فعل الكتابة بنفسه. وإنما يقاضي الله عباده ويحاسبهم يوم القيامة على عزائمهم وانبعاثاتهم النفسية التي جسدها الله تعالى وأبرزها في أعمالٍ خلقها لهم على وفقها. ويُسمي البيانُ الإلهي هذه العزائم والانبعاثات النفسية بالكسب، فهو يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ﴾ [البقرة: ٢/٢٨٦]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: ٧٤/٣٨]، ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْۚ﴾ [غافر: ٤٠/١٧]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْسِبُونَ ٱلْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا۟ يَقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ٦/١٢٠].

إذن فالقضاء والقدر في عقيدة الإسلام بعيدان كل البعد عن مسألة الجبر والقهر، ولا شأن لهما بذلك سلباً ولا إيجاباً من قريب أو بعيد.

وإذن، فما بناه الكاتب على هذا الوهم من أن الإيمان بهما أثر لعجز الرجل العربي عن التغلب على الطبيعة والأرض، من قبيل الباطل الذي بني على باطل مثله.

❊ ❊ ❊

ولا بد أن نقول بعد هذا، دون تجنٍّ بالقول ولا موارية في الأسلوب: إن الذي أرسى ضرورة الإيمان بالقضاء والقدر في نفوس العرب في صدر الإسلام، سواء كانوا أهل بادية أم حضر، إنما هو محمد ﷺ بوحي من عند الله عز وجل، ولم يكن في إبلاغه الناس ذلك أكثَرَ من رسولٍ أمين لا يفتئت على الحق ولا يتلاعب بالوحي، كيف وقد قال عنه الله عز وجل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة: ٦٩/ ٤٤-٤٦].

ولكن الكاتب يريد أن يقول لنا: إن محمداً ﷺ إنما يستوحي العقائد الإسلامية من طبيعة البادية العربية وواقع العرب آنذاك، وإن القرآن لم يكن أكثر من مظهر تجلت فيه عادات العرب وأفكارهم وتصوراتهم.. وما النبوة والرسالة والوحي إذن، إلا ألفاظ لا معنى لها وضعت لستر هذه الحقيقة التي عرفها الكاتب بالبداهة من حيث خفيت عن عقول سائر المسلمين قديماً وحديثاً!..

وعلى الرغم من غرابة هذا الادعاء، فلست أرى ما يمنع من أن يدلي صاحب كل ذي رأي برأيه، وأن يمارس حريته في التعبير عما يرى أنه الحق.

ولكن الأمر المنكر الذي يرفضه العلم، ويشمئز منه المنطق، ويزدريه العقل، هو أن يَشْغَلَ الباحثُ عقول الناس بأفكاره وآرائه الخاصة به ويدعوهم إلى قبولها والإذعان لها، دون أن يحترم عقول هؤلاء الناس فيقدم بين يدي آرائه وتصوراته أي برهان أو

دليل، ودون أن يدحض شيئاً من الحجج التي تخالف رأيه وتبطل عقيدته ودعواه!..

لقد نسف الكاتب، بأبسط العبارات، حقائق النبوة، وقوانين الوحي، وشوامخ البراهين القاطعة على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون من صياغة بشر من الناس، وما كان حديثاً يفترى به على الله، دون أن يكلف نفسه تقديم أي برهان على ما يقول، بل اكتفى بأن يتخيل ما يشاء، ثم أن يقرر ما تخيله على النحو الذي يريد، ثم أن يصوغه بأيسر ما يصوغ به الباحث بدهيات الأمور التي لا تحتاج إلى شاهد ولا دليل.

فاعجب لبدهية تنسف نبوة رسول الله نسفاً، وتلغي نسبة القرآن إلى الله، وتجعل من محمد كذاباً يدجل على الله وعلى الناس، يقول لهم: إنه بشر مثلهم يوحى إليه، وما وحيه إلا ما يتلقاه من مناخه العربي ومن بداوة قومه الذين يراهم من حوله.

له أن يقول كل هذا، وعلى الناس أن يصدقوا، وليس لأحد منهم أن يطالبه بأي دليل!!.. أليس هذا من أسمج ما يقرع الأذن ومن أشد ما يشمئز منه الفكر؟!..

❊ ❊ ❊

أما أنت يا قارئي الكريم:

فدعك من حديث القدر والقضاء، بل ضع نبوة محمد ﷺ وكلام القرآن جانباً، ودعك من إنسان البادية العربية ذاك الذي استعبده أمر الغيث والجفاف والطبيعة القاهرة المستبدة، فأنساه

ذلك الواقعُ حريتَه وأوقعه تحت وهمٍ من سلطان القضاء والقدر، كما يقول الكاتب.

ولكن تعال نتأمل في حقيقة الإنسان الذي هو الإنسان فقط، أي ذاك الذي يَصْدُق بمن كان يعيش وراء أسوار التاريخ، وهذا الذي يقود زمام العلم والحضارة اليوم، أينما كان وحيثما حل.

هذا الإنسان لا شك أنه يتمتع - في أرقى نماذجه - بالدراية والعلم والقوة والحكمة والسمع والبصر.. ولكن أهو فاعل لشيء من هذه الصفات أم هو منفعل بها؟ أي هل له من سلطان على إدارة هذه الصفات في كيانه كما يحب، وعلى جلبها والمحافظة عليها إلى الوقت الذي يريد؟.. ألا تراه يتمتع بالقوة ولكنه لا يدري من أين انسكبت في كيانه ولا كيف تنامت في جسده، ولا يعلم كيف ستتراجع غداً نحو الذبول فالانمحاق، ولا يملك أي سبيل إلى استبقائها أو المحافظة على شيء منها؟.. ألا تراه يفكر دون أن يعلم كيف تتم عملية التفكير في ذاته، وغداً إذا ارتدّ إلى أرذل العمر دون رضاً ولا طواعية منه، فسيجهل بعد علم، وينسى بعد ذكر، ويضعف بعد قوة دون أن يملك من أمر نفسه شيئاً؟. ثم ألا تراه وهو يتكلم وينطق كيف يدير بين فكيه لساناً مُبِيناً كأحسن ما يكون النطق والبيان، ولكنه لا يعلم كيف تتم عملية النطق بين فكيه، وكيف تخرج الكلمات مقطعة من تجاويف فمه، وما أسرع أن يتلعثم دون أي تسبب ولا إخطار، وإذا هو عيي أو أخرس لا يبين؟.. والنوم، هل يملك الإنسان من أمر نومه إلا أن يتمدد في الفراش ويغمض عينيه، منتظراً أن

تأتيه، كالعادة، نعمة الرقاد من حيث لا يدري. وإذا أسعفه الله بنعمة الرقاد، أفيملك من أمر يقظته شيئاً؟ وهل يعلم إذا أفاق أكثر من أنه كان غائباً ثم عاد، وكان مطوي الشعور والإحساس، ثم تلبسه الشعور والإحساس مرة أخرى؟..

إذن فلا مناص من اليقين بأن الإنسان، أيَّ إنسان، ليس أكثر من جهاز استقبال، إن انقطع عنه الإرسال عاد وعاء فارغاً مما كان فيه، أو شاشة بيضاء بعد أن تقلصت عنها الظلال والأضواء.

تلك حقيقة ثابتة لا مجال لأي ارتياب فيها، وقد سبق أن ذكرتها بمناسبة أخرى، ولكن دوران التائهين حول أنفسهم تلزمني في أحيان كثيرة بإعادة سرد الحقائق. إن هذه الحقيقة التي أعود فأذكرها ثانية لا يزيد الإيمان بالقضاء والقدر عليها شيئاً، كما لا ينقص الجحود بهما منها شيئاً.

وهي ليست نزعة شعورية منبثقة من حياة العرب في البادية ولا من سلطان الغيث والجفاف، ولا من تخلف أو جهل يُخضع صاحبه لبعض عوادي الطبيعة ومغباتها؛ بل هو واقع مشاهد محسوس قضت به سنة الله في خلقه وعباده، على اختلاف عصورهم وتنوع ثقافاتهم وحضاراتهم، ومهما تساموا في مدارج العلم والإبداع أو انحطوا في مهاوي التخلف والجهل.

نعم، إن في كيان الإنسان شيئاً واحداً يَصْدُق أن يقال: إن الإنسان فاعل له لا منفعل به؛ ألا وهو سرّ الإرادة والاختيار الذي يتمتع به الإنسان.

فمن المعلوم أن الإنسان يمارس إرادته دون أن ينفعل بها على النحو الذي أسلفنا، بل إنها لا تكون إرادة حقيقية أو اختياراً صادقاً، إذا قلنا إن الإنسان ينفعل بها، لأن ذلك يعني أنه قد تأثر بتلك الإرادة قسراً أي دون رغبة أو اختيار، وهو نقيض ما نسميه: الإرادة، ولا يستطيع عاقل أن يرتاب في أنه يتمتع بها في أموره الشخصية والذاتية على أقل تقدير.

هذه الإرادة التي هي الشيء الوحيد الذي يفعله الإنسان ولا ينفعل به، هي مناط التكليف الإلهي للإنسان، وهي أساس المثوبة والعقاب، وهي مصدر الأهلية للعقود وكثير من الأحكام. فإذا فقدت الإرادة في شخص ما، أو اختلّت، ارتفع عنه بسبب ذلك التكليف، وعلقت أهليته، وانزلقت المؤاخذة والمعاقبة عنه.

أما الأفعال والتصرفات الحسية التي ينهض بها الإنسان نتيجة لعزائمه وإرادته، فهي ليست - كما قلنا - إلا انفعالات تصدر منه بخلق الله لها، استجابة لتوجهاته وعزائمه الفاعلة التي ملكه الله زمامها، لتكون تجسيداً لها وشاهداً عليها، يوم المثوبة والجزاء.

* * *

وأخيراً، هل لي أن أتساءل:

لماذا يعكف الكاتبون على كل هذا الذي يسطرونه في الكتب والمجلات؟ ولماذا يقبل القارئون على قراءة هذا الذي يقع تحت أبصارهم من موضوعات وبحوث وآراء؟

لو كانت الجدلية السارية بين كل من الكتابة والقراءة، تتجه، كما هو المأمول، إلى تغذية جذور المعرفة في العقل، وإلى تيسير السبيل لكشف الحقيقة وإزالة الغواشي التي قد تكون محيطة بها، إذن لاتفق الناس بعد اختلاف ولاتحدت مساربهم ومشاربهم بعد تباعد وشتات. فإن اجتماع العقول على البحث عن الحق خير ما يجمع شملها ويؤلف بينها، لأن الحق ما كان ليخفى على من أخلص في البحث عنه وجد في السير إليه. والحق كان - ولا يزال - على مرّ الأحقاب والدهور، واحداً لا يتعدد ولا يتناقض.

ولكن المصيبة أن أكثر الذين يكتبون ويبحثون، إنما يروجون ذلك لمذاهبهم وأسبقياتهم وما قضت به عصبياتهم، وأكثر الذين يقرؤون، إنما يقرؤون تسلية أو ترفاً أو بحثاً عن سند يدعم اتجاهاتهم وأسبقياتهم أما الحقيقة فغريبة بل مُيتَّمة بين أولئك وهؤلاء!..

وأنت يا قارئي العزيز:

اجنح إلى الرأي الذي تراه، واعتنق المذهب أو المبدأ الذي يروق لك، على أن تلاحظ شرطاً واحداً لا بد أن تأخذ نفسك به، ألا وهو أن تكون واثقاً ومستيقناً أنك ستثبت وتستقر عليه، ولن تندم على اعتناقه، في ساعة خطيرة لا ينفعك فيها الندم أبداً.

وأنصحك بما أنصح به نفسي: أن نجعل من نبراس العلم

ميزاناً للنور والمتنورين وأن نجعل من ميزان العصبية للجهل ميزاناً للظلام والظلاميين.

أما المزاج فما أكثر ما يجعل من النور ظلاماً، ومن الظلام نوراً. وليت أن الواقع العنيد يساير المزاج فيما يشتهي، إذن لجعلنا سلطان المزاج على الحقيقة كسلطان الأقدام على الكرة، نقذفها بأمزجتنا ذات اليمين فإذا هي ظلام، ثم نعود فنقذفها نحو اليسار فإذا هي نور وضياء!..